www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 5 فبراير 2023 م | 14 رجب 1444 هـ | الأحد | No. 4493

معدل سعر البرميل 82.6 دولار

«الشال»: 1.760 مليار دينار.. إيرادت الكويت النفطية المفترض تحقيقها خلال يناير

سيولة البورصة المطلقة في يناير مقارنة بديسمبر ترتفع إلى 1.052 مليار دينار

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن برنامج الحكومة الصادر في شهر أبريل 2021 ورد خلاله "تدني جودة التعليم تسببت في فجوة تعلم تبلغ 4.8 عاماً، حيث أن مستوى خريج الصف الثاني عشر يكافئ مستوى خريج الصف السابع في دول متقاربة الدخل مع دولة الكويت"، وانتهى الاقتباس. والصف الثاني عشر في نظام التعليم الكويتي هو شهادة الثانوية العامة، والصف السابع هو الثاني متوسط، ذلك فشل تعليمي مؤلم. ولكن الأسوأ هو أن تأتي نتائج الطلبة في امتحانات الثانوية العامة ومستواهم التعليمي لا يتعدى الصف الثاني متوسط بحصد درجات لا يحصدها طلبة الدول المتفوقة تعليماً. وتشير نتائج امتحانات الثانوية العامة للسنة الدراسية 2021/2022 في صيف العام الفائت، وقدم امتحاناتها نحو 44.6 ألف طالب وطالبة، أنهم حققوا نتائج باهرة، فقد نجح منهم نحو 82%، وحصل 34% على نسبة 90% وما فوق. ولم تكن تلك النتائج المبهرة خاصة بالعام الدراسي الفائت فقط، وإنما تكررت لأكثر من عقد من الزمن، ولم نقرأ أو نسمع لمسئول تربوي أو مسئول حكومي تفسيراً لهذا التناقض الصارخ، حول طلبة يتفوقون في امتحانات الثانوية العامة وفجوة تخلف تعليمهم تمتد إلى 4.8 سنة، وزمن المعجزات ولى منذ زمن بعيد.

ويظل ذلك أيضاً ليس الأسوأ، فالأسوأ يكمن في مبررات استمرار ذلك التناقض ونتائجه، التفسير الأول هو تحول الغش إلى جائحة، وما كُشف عنه مؤخراً من تسرب أو شراء أسئلة الامتحانات والذي شارك فيه ألوف الطلبة وأولياء أمورهم ومسئولي امتحانات، هو الظاهر فقط من قمة جبل جليد الغش. والتفسير الثاني، هو أن التعليم بات من ضمن أدوات الرشوة لشراء الولاءات السياسية، فلا بأس من تجهيل جيل كامل من أجل إسعاد أولياء الأمور الذين تظاهروا في يوم ما احتجاجاً على تغيير مراقبي امتحانات متساهلين مع الغش. ذلك إجتهادنا في تفسير التناقض، أما نتائجه الوخيمة فهي تولي مسئولين من خريجي نفس النظام مسئولية إدارته أو مسئولية إدارة أعلى مراكز العمل في الدولة، وضمنهم أيضاً من يحمل شهادة مضروبة أو مزورة. ذلك يعني أن فجوة التعليم ليست المرض الوحيد، وربما ليست الأخطر، الأخطر هي فجوة التربية والقيم، والأخطر هو أن جيل حالي وجيل قادم من إفرازات تلك الحقبة، ربما تكون له الغلبة في إدارة شئون البلد.

ورغم كل ما تقدم من تناقض، تشكل في وزارة التربية مع كل نهاية عام دراسي ثلاث لجان وظيفتها إقرار ومنح مكافأة الأعمال الممتازة للعاملين في الوزارة، ولا نعرف معايير للأعمال الممتازة في وزارة للتربية والتعليم سوى سلامة قيم التربية وجودة التعليم، وليس نسبة ومواعيد الحضور، ولكنها تمنح رغم تدهوره، مستوى وقيم. ويتزامن معها اقتراحات شعبوية لزيادة مخصصات الطلبة، ليس وفقاً لتخصص نادر أو تفوق علمي أو الانتماء إلى جامعة مميزة، وإنما رشوة تضاف إلى مكافأة الأعمال الممتازة والتسامح لتأصيل المضي في النهج التعليمي والتربوي الخائب. ولا تحتاج أي دولة إلى أعداء لحصاد الأسوأ، يكفيها أن يخرب التعليم وقيم التربية لتحقيق ما يريده له أعدائها، والكويت على شفا تشكيل حكومة جديدة، ونأمل، ولو لمرة واحدة من باب التجربة، تشكيل حكومة مهمات، إصلاح التعليم والتربية من أولى أولوياتها، فخراب رأس المال البشري ضرره قد يستحيل جبره.

البنك الوطني يحقق 530.1 مليون دينار أرباحاً صافية خلال نتائج أعماله للسنة المنتهية

النفط والمالية العامة – يناير 2023

بانتهاء شهر يناير 2023، انتهى الشهر العاشر من السنة المالية الحالية 2022/2023، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير نحو 82.6 دولار أمريكي، وهو أعلى بنحو 2.6 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 3.2 % عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 80 دولار أمريكي للبرميل (65 دولار أمريكي قبل التعديل)، وأعلى أيضاً بنحو 37.6 دولار أمريكي عن معدل السعر الافتراضي للسنة المالية الفائتة والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2021/2022 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 79.9 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر يناير 2023 أعلى بنحو 3.3 % عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأعلى بنحو 2.2 دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 80.4 دولار أمريكي (75 دولار أمريكي قبل التعديل) وفقا لتقديرات وزارة المالية، وبعد إيقاف استقطاع الـ10 % من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يناير بما قيمته نحو 1.760 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 27.020 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 5.699 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 21.321 مليار دينار كويتي (16.741 مليار دينار كويتي قبل التعديل). ومع إضافة نحو 2.078 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 29.098 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 23.523 مليار دينار كويتي بعد تعديلها ارتفاعاً من نحو 21.949 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2022/2023 فائضاً قيمته 5.575 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن والوحيد هو إيرادات النفط. ولأن وضع سوق النفط في ظروف الحرب الروسية/الأوكرانية وضع استثنائي، وأداء الاقتصاد العالمي المحتمل بات مكان قلق، ومع بدأ الضغوط إلى الأدنى على أسعار النفط الذي انخفض معدل سعره من 102 دولار أمريكي للشهور التسعة (أبريل – ديسمبر) إلى 82.6 دولار أمريكي لشهر يناير كما أسلفنا، أي بانخفاض بنسبة 19.1– %. وكذلك انخفض إنتاج النفط بعد قرار خفض أوبك+ لإنتاجها بمليوني برميل يومياً اعتباراً من بداية شهر نوفمبر الفائت، وعليه انخفضت حصة الكويت بنحو 135 ألف برميل يومياً لتصبح نحو 2.676 مليون برميل يومياً، فالاحتمال الأكبر هو استمرار انخفاض فائض الموازنة المحتمل.

أداء بورصة الكويت – يناير 2023

كان أداء شهر يناير مختلطاً مقارنة بأداء شهر ديسمبر، أداء أفضل مقاساً بارتفاع معدل قيمة التداول اليومي، وأداء مختلط لمؤشرات الأسعار وإن بفروقات ضئيلة. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 0.4– % ومؤشر السوق العام بنحو 0.2– %، بينما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.5 %، وكذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 0.1 %.

وارتفعت سيولة البورصة المطلقة في يناير مقارنة بسيولة ديسمبر، حيث بلغت السيولة نحو 1.052 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 764.5 مليون دينار كويتي لسيولة ديسمبر. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير نحو 47.8 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 31.4 % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر ديسمبر البالغ نحو 36.4 مليون دينار كويتي، بينما ظل منخفضاً بنحو 22.1– % مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لشهر يناير 2022 البالغ نحو 61.4 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة في شهر يناير تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.4 % فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1 % فقط من تلك السيولة، و9 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 5.5 % من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 17.5 % من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر يناير 2023، فكان كالتالي:

السوق الأول (26 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 813.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 77.3 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 92.6 % من سيولته ونحو 71.6 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 7.4 % فقط من سيولته، وحظيت شركة واحدة بنحو 37.3 % من سيولته ونحو 28.8 % من سيولة السوق وتلك نسب تركز عالية.

السوق الرئيسي (128 شركة)

حظي بنحو 238.2 مليون دينار كويتي أو نحو 22.7 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 91.8 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 8.2 % من سيولته ما يعني أن تركز السيولة فيه أيضاً بمستوى عال.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى تراجعاً في نصيب السيولة للسوق الرئيسي ليناير 2023 مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2022، حينها كان نصيب السوق الأول 73.2 % تاركاً نحو 26.8 % لسيولة السوق الرئيسي.

نتائج بنك الكويت الوطني

أعلن بنك الكويت الوطني نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 530.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 149.4 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 39.3 %، مقارنة بنحو 380.6 مليون دينار كويتي لعام 2021. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهمي البنك نحو 509.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 362.2 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2021، أي بارتفاع بنحو 146.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته نحو 40.5 %.

ويعود الارتفاع في ربحية البنك إلى ارتفاع الربح التشغيلي بما قيمته 76.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 13.9 %، إضافة إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة 87.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 65.8 %.

ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة 2008–2022: وفي التفاصيل، ارتفع صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 12.2 % أي نحو 109.9 مليون دينار كويتي، حين بلغ نحو 1.010 مليار دينار كويتي مقارنة بما قيمته 899.8 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2021. وارتفع بند إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 286.5 مليون دينار كويتي، وارتفعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 208.9 مليون دينار كويتي، وبذلك ارتفع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 77.6 مليون دينار كويتي ليبلغ 583.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع 506.2 مليون دينار كويتي. وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 172.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 163.1 مليون دينار كويتي نهاية عام 2021، أي أن صافي إيرادات الفوائد (في شقيه التقليدي والإسلامي) بلغ نحو 755.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 669.3 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2021، أي بارتفاع بقيمة 86.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 12.9 %.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 33.7 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 9.6 %، وصولاً إلى نحو 386.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 352.4 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2021، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود مصروفات التشغيل. وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان على المصروفات التشغيلية، نجد أن المصروفات التشغيلية ارتفعت من نحو 265.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 285.3 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 20.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 7.6%. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 45.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 132.5 مليون دينار كويتي، أي منخفضاً بنحو 87.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 65.8 % كما أسلفنا.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ 3.082 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 9.3 %، ليصل إلى نحو 36.338 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 33.257 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان تكون الموجودات قد ارتفعت بنسبة 9.9 % مقارنة بمستواها في نهاية عام 2021. وحققت محفظة قروض وسلف شاملاً التمويل الإسلامي للعملاء والتي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعاً بلغت نسبته 6.5 % وقيمته 1.276 مليار دينار كويتي، ليصل بإجمالي المحفظة إلى 20.998 مليار دينار كويتي (57.8 % من إجمالي الموجودات) مقابل 19.722 مليار دينار كويتي (59.3 % من إجمالي الموجودات) في عام 2021، وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان في شق التمويل الإسلامي نجدها قد ارتفعت بنحو 6.2 %.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 2.914 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 10.1 %، بعد أن كانت 28.789 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2021 لتصل إلى نحو 31.703 مليار دينار كويتي. وإذا استثنينا تأثير تجميع بيانات بنك بوبيان، نجدها ارتفعت بنحو 11.8 % مقارنة بمستواها في نهاية عام 2021. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.2 % مقارنة بنحو 86.6 % في عام 2021.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات الربحية قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع عام 2021، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى 14.2 % بعد أن كان عند 10.6 %. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 71.9% قياساً بنحو 54.2 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى نحو 1.5 % مقارنة بنحو 1.2 %. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) حيث بلغت نحو 65 فلساً، مقارنة بمستوى الربحية المحققة في نهاية عام 2021 البالغة نحو 45 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 16.6 ضعف مقارنة بنحو 22.2 ضعف في عام 2021 (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 44.4 % مقابل ارتفاع أقل لسعر السهم السوقي وبنسبة 8.1 % عن مستواهما بنهاية 2021. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.2 مرة مقارنة بنحو 2.0 مرة لعام 2021. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 25 % من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 25 فلساً كويتياً للنصف الثاني من عام 2022 (تم توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 % من القيمة الإسمية للسهم في نهاية النصف الأول من عام 2022) وتوزيع 5 % أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 2.3 % على سعر الإقفال في نهاية عام 2022 والبالغ 1.078 دينار كويتي للسهم الواحد.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 663.1 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 5.2 نقطة ونسبته 0.8 % عن إقفال الأسبوع الماضي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 4.5 نقطة أي ما يعادل 0.7 % عن إقفال نهاية عام 2022.

البيان	2022/12/31 (ألف دينار كويتي)	2021/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	36,338,363	33,256,586	3,081,777	%9.3	
مجموع المطلوبات	31,703,417	28,789,469	2,913,948	%10.1	
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	3,622,988	3,539,567	83,421	%2.4	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	1,009,741	899,793	109,948	%12.2	
مجموع المصروفات التشغيلية	386,124	352,418	33,706	%9.6	
المخصصات	45,363	132,498	87,135-	%65.8-	↓
الضرائب	48,192	34,256	13,936	%40.7	
صافي الربح	530,062	380,621	149,441	%39.3	
المؤشرات					
*العائد على معدل الموجودات	%1.5	%1.2			
*العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%14.2	%10.6			
*العائد على رأس المال	%71.9	%54.2			
ربحية السهم الأساسية والمحققة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	65	45	20	%44.4	
إقفال سعر السهم (فلس)	1,078	997	81	%8.1	
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	16.6	22.2			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.2	2.0			

جدول بياني يوضح أداء مؤشرات البنك الوطني

	اسم الشركة	سعر الإقفال 02/02/2023	سعر الإقفال 26/01/2023	التغير %	سعر الإقفال 2022	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	859.3	845.2	1.7	827.2	3.9
2	بنك الخليج	273.0	272.2	0.3	267.9	1.9
3	البنك التجاري الكويتي	502.6	516.0	(2.6)	516.0	(2.6)
4	البنك الأهلي الكويتي	245.4	246.1	(0.3)	233.9	4.9
5	بنك الكويت الدولي	241.4	240.3	0.5	232.0	4.1
6	البنك الأهلي المتحد	361.1	358.5	0.7	361.1	0.0
7	بنك برقان	301.5	305.6	(1.3)	295.9	1.9
8	بيت التمويل الكويتي	3,478.9	3,461.5	0.5	3,418.2	1.8
	قطاع البنوك	**816.2**	**808.9**	**0.9**	**794.6**	**2.7**
9	شركة التسهيلات التجارية	126.3	128.5	(1.7)	129.2	(2.2)
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	295.5	291.3	1.4	297.6	(0.7)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	300.7	309.6	(2.9)	298.2	0.8
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	404.7	394.4	2.6	387.4	4.5
13	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	125.8	123.0	2.3	114.8	9.6
	قطاع الاستثمار	**224.5**	**224.0**	**0.2**	**220.0**	**2.0**
14	شركة الكويت للتأمين	118.2	118.4	(0.2)	115.5	2.3
15	مجموعة الخليج للتأمين	880.6	879.8	0.1	880.6	0.0
16	الشركة الأهلية للتأمين	213.2	213.2	0.0	206.2	3.4
17	شركة وربة للتأمين	104.8	101.3	3.5	106.6	(1.7)
	قطاع التأمين	**271.6**	**271.3**	**0.1**	**268.7**	**1.1**
18	شركة عقارات الكويت	208.0	208.0	0.0	204.2	1.9
19	شركة العقارات المتحدة	153.2	157.2	(2.5)	155.0	(1.2)
20	الشركة الوطنية العقارية	374.4	374.4	0.0	458.9	(18.4)
21	شركة الصالحية العقارية	2,302.2	2,306.4	(0.2)	2,175.0	5.8
	القطاع العقاري	**292.2**	**293.2**	**(0.3)**	**305.2**	**(4.3)**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	292.7	294.1	(0.5)	296.8	(1.4)
23	شركة أسمنت الكويت	318.1	316.6	0.5	336.2	(5.4)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	491.6	489.6	0.4	485.6	1.2
	القطاع الصناعي	**266.0**	**266.0**	**0.0**	**269.2**	**(1.2)**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	615.2	627.7	(2.0)	596.3	3.2
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	4,690.2	4,627.9	1.3	5,609.6	(16.4)
27	شركة الاتصالات المتنقلة	1,021.9	1,012.5	0.9	1,018.8	0.3
28	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	38.9	38.6	0.8	43.6	(10.8)
	قطاع الخدمات	**1,478.4**	**1,463.5**	**1.0**	**1,635.0**	**(9.6)**
29	شركة نقل وتجارة المواشي	87.5	90.0	(2.8)	91.7	(4.6)
	قطاع الأغذية	**436.0**	**436.6**	**(0.1)**	**437.0**	**(0.2)**
30	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	708.6	708.6	0.0	708.6	0.0
	الشركات غير الكويتية	**181.8**	**181.8**	**0.0**	**181.8**	**0.0**
	مؤشر الشال	**663.1**	**657.9**	**0.8**	**658.6**	**0.7**

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة